تعدد المعنى

تحرير وتأصيل

الدكتور

إيهاب سعيد النجمي

كلية الإلهيات -جامعة قسطموني - تركيا

المبحث الأول
تحرير المصطلح

ثمة العديد من المصطلحات التي تتقارب حينا وتتداخل أحايين أخرى مع ما نعنيه بـ (تعدد المعنى) ؛ لذا كان لزامًا علينا ونحن في مفتتح هذه الدراسة أن نقف وقفة لفض تلك التداخلات، ولتوضيح مقصودنا بـ (تعدد المعنى) في النص القرآني؛ إذ إن " المصطلح لابد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السياق وتتعدد دلالات كل كلمة منها"(١).

" إن المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر ودقيق وبعيد عن اللغز والغموض"(٢)؛ ولتجنب تلك التداخلات والتقاربات التي قد تؤدى إلى لبس لابد ـ أولًا ـ من الوقوف على الدلالة اللغوية للتركيب (تعدد المعنى).

إن عبارة (تعدد المعنى) هذه مركب إضافي؛ ولتبيين المراد منها والمقصود بها كمركب لابد ــ أولًا ـ من الوقوف عند كل طرف من طرفيها.

والطرف الأول من طرفي التركيب هو كلمة (تَعَدُّد)، وقد رجع ابن فارس مادة (ع ـ د ـ د) إلى معنيين اثنين هما:

ـ العد الذي هو الإحصاء. ـ والإعداد الذي هو تهيئة الشيء.

فيقول: " وإلى هذين المعنيين ترجع فروع الباب كلّها"(٣)، والمعنى الأول منهما ــ الإحصاء ــ هو ما عليه اللفظة هنا، وإذا ما ذهبنا للبحث عن دلالة الفعل(تَعَدَّدَ)، وجدناها تدور في المعاجم العربية حول معنيين(٤): **أحدهما**:(صار ذا عدد)، **والثاني**: (الزيادة على حدٍّ معين) .

والمعنى الأول: صار ذا عدد هو أقرب المعنيين إلى ما نقصده في دراستنا هذه .

---

(١) الأسس اللغوية لعلم المصطلح:١٢.

(٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح:١٤.

(٣) مقاييس اللغة: ٢٩/٤ .

(٤) انظر مقاييس اللغة: (عدد) ٢٩/٤، والمجمل (عدد) ٦١٢/٣، وتهذيب اللغة (عدد) ٩٠/١، والعين (عدد) ٧٩/١، والمحكم (عدد) ٣٦/١، والقاموس (عدد) ٣١٠/١، ولسان العرب (عدد) ٧٧/٩ .

أما الطرف الآخر من طرفي المركب وهو (المعنى) فتورد المعاجم العربية له دلالة القصد والإرادة، فجاء في اللسان: "... وعنيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته: مقصده"[1] .

وإذا ذهبنا إلى الاستخدام الاصطلاحي لطرفي التركيب سنجد أن كلمة (تَعَدُّد) لم تستخدم وحدها استخداما اصطلاحيًا ـ فيما نعلم ـ أما كلمة (**معنى**) فقد حظيت باستعمالات اصطلاحية على مستويات متعددة من الدرس اللغوي والنقدي[2] كانت تدور دلالتها الاصطلاحية فيها جميعًا حول المقصد والدلالة، وما يريد المرسل أن ينقله إلى المتلقي عبر رسالته اللغوية، وهو ما لم يبعد كثيرًا عن الدلالة المعجمية للكلمة، وهو ما عبر عنه ابن فارس في قوله: "إن المراد بالمعنى: الشيء الذي يفيده اللفظ"[3] .

وعليه فإن (تعدد المعنى) يكون المراد به احتمال الكلام لأكثر من معنى يمكن حمله عليه، وهذا الاحتمال له ضوابطه ومظاهره التي سنتعرض لها بالدرس في هذه الدراسة إن شاء الله .

وبعد أن استعرضنا الدلالة اللغوية للتركيب (تعدد المعنى)، ووضحنا المقصود منه؛ نعود إلى ما ذكرناه منذ قليل من أن هناك اضطرابا في تسمية الظاهرة ووضع مصطلح واضح بإزائها، " فقد استخدم في الدلالة على ذلك مصطلحات كثيرة أُشِيرَ بها إلى غموض المعنى، ودرجات هذا الغموض مثل: (تعدد المعنى) وغير ذلك، سواء في القرآن الكريم أو الشعر، وتعددت هذه المصطلحات واختلفت باختلاف العلماء بين مفسرين ولغويين ونحاة وأصوليين وبلاغيين، وفي أحيان كثيرة كان المصطلح الواحد يتردد بأكثر من مفهوم في كل بيئة من هذه البيئات العلمية لكنها تتفق جميعًا على خفاء المعنى أو عدم وضوحه أو تعدده سواء في المفردات أو التراكيب"[4] ويظهر هذا الاضطراب في صورتين متباينتين:

إحداهما: تمثل ظهور عدد من المصطلحات تحاول الدلالة على الظاهرة ذاتها.

وثانيتهما: ظهور المصطلح الذي نقترحه هنا ــ تعدد المعنى ــ بأكثر من دلالة، مختلفة فيما بينها .

---

(١) لسان العرب (عنى) ٤٤٦/٩، وانظر: المقاييس: (عنى) ١٤٩/٤، وتهذيب اللغة(عنى) ٢١٣/٣ .

(٢) تتبع الدكتور فايز الداية في كتابه" علم الدلالة العربي" مصطلح" المعنى" في المؤلفات اللغوية والنقدية في معالجته لعلم الدلالة في نقد القرنين الثالث والرابع الهجريين انظر: ٤٣ وما بعدها.

(٣) الصاحبي: ٣١٤

(٤) العربية والغموض: ٧.

أولا: ظهور أكثر من مصطلح يحاول الدلالة على الظاهرة ذاتها

ونبـــدأ بمعالجة الصورة الأولى من الاضطراب، وهي ظهور أكثر من مصطلح يحاول الدلالة على الظاهرة ذاتها .

أحد هذه المصطلحات هو (الغموض):

والغموض لغة: الخفاء وعدم الوضـوح، فقد جاء في لسـان العرب في مادة (غمض): غَمَضَ الشيء وغمُض يغمُض فيهما: غموضًا فيهما: خفي ... وكل ما لم يتجه لك من الأمور فقد غَمَضَ عليك، ومغمضات الليل: دياجير ظلمه... والغامض من الكلام: خلاف الواضح"[1].

ولا يبعد الاستخدام الاصطلاحي للفظ (الغموض) عن معناه اللغوي في قليل ولا كثير.

ومن المواضـع التي ظهر فيها مصـطلح (الغموض)؛ ظهوره كعنوان أحد الأبواب في ترجمة الدكتور كمال بشـر لكتاب سـتيفن أولمان"[2]، وقد كان يعني في ذلك الموضـع الذي ظهر فيه (التداخل بين حدود الكلمات) فمثلًا "هل هناك حدود فاصـلة بين الردى والهلاك أو بين الغنى والثراء ؟

إن المدلول في الفكر الحديث عبارة عن مجموعة من الدوائر متحدة المركز مختلفة الحدود، أي أن المعنى الأساسي للكلمات محدود ومعين بصفة عامة لكن الجوانب الخارجية لهذا المعنى غامضة، غير ثابتة، وهي في أساسها جوانب عامة وغير محدودة، وفي حاجة إلى التوضيح المستمر من السياق والمقام".[3]

ويُسـتخدم (الغموض) اسـتخدامًا آخر في الكتاب ذاته، لكن بدلالة مختلفة عن دلالة " ميوعة الحدود "التي رأيناها في الاسـتخدام السـابق، وهو ما جاء في معرض حديثه عن آثار الاشـتراك اللفظي، فيقول: " وكثيرا ما يكون الغموض الناشئ عن المشترك اللفظي غموضا تافها سطحيا في الأقل، ولكنه مع ذلك قد يكون ذا آثار خطيرة في المواقف الانفعالية ." [4]

---

(١) لسان العرب (غمض) ١٢٤/١٠، وانظر القاموس المحيط (غمض) ٣٣٦/٢، وتاج العروس (غمض) ٤٦٥/١٨

(٢) هي تلك الترجمة المعروفة بـ" دور الكلمة في اللغة" .

(٣) دور الكلمة في اللغة: ١٠٩

(٤) دور الكلمة في اللغة: ١٥٣ .

وعلى الرغم من ظهور المصـــطلح بالدلالتين معًا؛ فإن الدلالة الثانية منهما هي الألصـــق بدراستنا؛ إذ نرى المترجمَ عبّر عن تعدد المعنى الناشئ عن الاشتراك اللفظي بالغموض كما ظهر في ترجمته .

ويأتي استخدام آخر (للغموض) بمعنى (تعدد المعنى) ولكنه استخدام أوضح وأكثر صراحة مما كان عند مترجم كتاب أولمان، إذ تسهم كلمة (الغموض) هذه المرة في صياغة عنوان ترجمة كاملة لكتاب، وليس بابا واحدًا كما مر آنفًا . وهو كتاب (سبعة أنماط من الغموض)، ولا يقتصر الأمر على استنباط دلالة الكلمة على تعدد المعنى، وإنما يتجاوز ذلك إلى التصـــريح بالدلالة وتحديدها فقد جاء ترجمةً لكلام إمبيسون: "إن الغموض قد يعني القصد إلى العديد من الأشياء، أو بمعنى آخر، الغموض هو احتمالية أن يعني الإنســـان أمرا أو آخر أو الأمرين معًا، كما قد يعني الغموض أيضا أن تكون للعبارة معان عدة.[١]

ومن الاستخدامات المهمة لمصطلح الغموض ـــــ واللافتة للنظر أيضًا من حيث تداخله مع مصطلح تعدد المعنى ـ ما جاء عنوانًا [٢] لأحد مؤلفات الدكتور حلمي خليل؛ إذ وضع كتابًا بعنوان (العربية والغموض) عالج فيه " ظاهرة الغموض في المعنى بما لها من صلة بالمبنى، وهى دراسة لغوية في المقام الأول" [٣] وقد عد الدكتور حلمي خليل في مقدمة كتابه هذا (تعدد المعنى) درجة من درجات (الغموض)، أو نوعًا من أنواعه كما جاء في قوله: " ... ودرجات هذا الغموض مثل (تعدد المعنى) وغير ذلك"[٤].

وعلى الرغم من نظرته هذه إلى المصـــطلحين باعتبار عموم أحدهما وخصـــوص الآخر؛ فإننا نجده خلط بينهما مرات عديدة معتبرا (الغموض) هو (تعدد المعنى)، فيقول على ســـبيل المثال: "

---

(١) سبعة أنماط من الغموض: ٢٤ .

(٢) من العناوين التي ظهر فيها مصطلح الغموض أيضًا والتي تتداخل موضوعاتها من قريب أو بعيد مع (تعدد المعنى) ما يلي: "حول ظاهرة الغموض في الشعر الجديد لفاضل ثامر، مقال بمجلة الآداب العدد الثالث مارس ١٩٦٩م، و" فيض الدلالة وغموض المعنى في شعر محمد عفيفي مطر" لـ فريال جبوري، مجلة فصول المجلد الرابع العدد الثالث لسنة ١٩٨٤م، و(الغموض في الشعر) لمحمد الهادي الطرابلسي، مقال في مجلة فصول المجلد الرابع العدد الرابع لسنة ١٩٨٤م، و(ظاهرة المشترك اللفظي وغموض الدلالة) لأحمد نصيف الجنابي فرزة من مجلة مجمع اللغة العربية العراقي الجزء الرابع، المجلد الخامس والثلاثون لسنة ١٩٨٤م، و" الشعر ـ الغموض ـ الحداثة" لإبراهيم رماني، مقال في مجلة فصول العددان الثالث، والرابع، لسنة ١٩٨٧م .

(٣) العربية والغموض ٧.

(٤) العربية والغموض ٧.

غموض المعنى وتعدده واحتماله ظاهرة واضـــحة في اللغة المنطوقة والمكتوبة"[١] وهكذا نجد (الغموض) بمعنى (تعدد المعنى) عند هؤلاء الباحثين وغيرهم[٢]، إلا أننا لا نقبل هذا المصطلح في دراستنا لسبب ـــ ربما لا يكون الوحيد ـــ وهو أن دراسة هذه الظاهرة متعلق بالقرآن الكريم، ولا يليق بالقرآن الكريم باعتباره رسـالة من الله إلى خلقه يبين لهم فيها شـئون حياتهم وأمور آخرتهم؛ نقول: لا يليق أن نصـفه بالغموض في موضـع منه، وعلى الرغم من أن هذا ليس السـبب الوحيد؛ فإنه كفيل وحده برفض (الغموض) باعتباره مصطلحا للظاهرة، و فضلًا عن هذا فإن احتمال العبارة أو الرسالة اللغوية لأكثر من معنى ربما يقصد في ذاته، وذلك لأسباب عديدة قد يكون منها ــ مثلًا ــ إرادة شمول الرسالة لكل المتلقين باختلاف تفكيرهم ومعتقداتهم المذهبية والحياتية، وهو الأمر الذي أكده (تعدد المعنى) في سياق عرضه لفوائد المتشابه في القرآن حيث يقول: " ولو كان القرآن محكما بالكلية لما كان مطابقا إلا لمذهب واحد، وكان تصـــريحه مبطلًا لكل ما ســـوى ذلك المذهب، وذلك مما ينفر أرباب المذاهب عن قبوله، وعن النظر فيه، فالانتفاع به إنما حصـــل لما كان مشتملًا على المحكم والمتشابه، فحينئذ يطمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يقوي مذهبه ..... "[٣]

ثانيًا: المجمل والمتشابه والمحتمل والمشكـل

وهي من مصطلحات علوم القرآن، استخدمها أصحاب كتب علوم القرآن استخدامات تحمل دلالة قريبة من تعدد المعنى ؛ لذا نجد بعض الباحثين يعبر بهذه المصـــطلحات أو ببعضـــها عن تعدد المعنى.

أـ المجمـل:

جاء في تاج العروس: "أجمل الحســاب والكلام: رده إلى الجملة ثم فصــله وبينه"[٤] وجاء في موضـــع آخر منه: "المجمل عند الفقهاء: ما يحتاج إلى بيان، وحقيقته: هو المشـــتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخصة"[٥].

---

(١) العربية والغموض ١٢، وانظر مواضع أخرى على سبيل المثال: ٢٣، ٢٥، ٢٨،٣٠،٣١، ٣٦، ٣٩ وغيرها.

(٢) انظر على سبيل المثال: علم الدلالة لبالمر (ترجمة د. صبري السيد) ٥٥ وغيرها وعلم الدلالة العربي لفايز الداية ١٩٥وغيرها، ودراسة المعنى عند الأصوليين ١٢٨ وغيرها.

(٣) مفاتيح الغيب: ٨٩/٤ .

(٤) تاج العروس (جمل) ٢٣٨/٢٨

(٥) تاج العروس (جمل) ٢٤٣/٢٨.

وتعرفه معاجم مصطلحات الأصول بأنه "ما له دلالة غير واضحة، ومعنى المجمل أن يدل اللفظ على جملة المعنى دون تفصيله فلا يمكن امتثال الأمر به إلا بعد تبيينه؛ لأن المأمور لو أراد الأمر به لم يمكنه القصد إلى أمر مخصوص"[١]

وهو عند أصحاب علوم القرآن: "ما لم تتضح دلالته" [٢] وقد عَدَّد السيوطي الأسباب التي تؤدي إلى الإجمال فجعل منها[٣]:

١- الاشتراك .
٢- الحذف .
٣- تعدد عود الضمير .
٤- غرابة الاستعمال كما في قوله تعالى ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ ﴾[٤]
٥- قلة الاستعمال وعدم شيوعه بعد كثرته وشيوعه، كما في قوله تعالى: ﴿ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ ﴾[٥]
٦- التقديم والتأخير.
٧- القلب المنقول، كما في قوله تعالى ﴿وَطُورِ سِينِينَ ﴾[٦] .
٨- التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر، كما في قوله تعالى:﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ ﴾[٧]

وإنما أوردنا هذه الأسباب هنا لأن في استعراضها ما يدل على اتساع دلالة المجمل عن كونه **تعدد المعنى،** فهو إلى خفاء المعنى وعدم وضوحه ـ وهو ما صرح به السيوطي في تعريفه[٨]ـ أقرب منه إلى تعدد المعنى، ويمكننا أن نقول إن بينهما خصوصا وعموما، ومع ذلك فقد استخدم عدد

---

(١) معجم مصطلحات أصول الفقه" مجمع اللغة العربية" ٩٣، وانظر: معجم أصول الفقه للدكتور قطب سانو ٣٨٣، والتوقيف على مهمات التعريف (تحقيق الداية) ٦٣٩، ومقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٤٠، والكليات ٤٢، و ٨٤٦.

(٢) الإتقان ٢٤/٢.

(٣) الإتقان ٥٣/٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٢/٢.

(٥) سورة الشعراء: ٢٦ /٢٢٣.

(٦) سورة التين: ٩٥ /٢.

(٧) سورة الأعراف: ٧٥/٧

(٨) ورد تعريف آخر للمجمل عن الإمام السيوطي في الكتاب المنسوب إليه" مقاليد العلوم في الحدود والرسوم صـ ٤٠؛ إذ يقول فيه: "المجمل: اللفظ المتردد بين معنيين فصاعدًا من غير رجحان جهة على أخرى"، وهذا التعريف متداخل جدًا مع ما نعنيه بتعدد المعنى إن لم يكن هو.

من الباحثين (المجمل) بدلالة تعدد المعنى، فيقول الدكتور الســـيد عبد الغفار معلقا على تعريف الإمام السـيوطي للمجمل: "وهو يعني بعدم اتضـاح الدلالة أنه لم يتحدد فيه المعنى أو يتخصـص، إذ المجمل هو ما اجتمع فيه أكثر من معنى دون ترجيح لأيها على الآخر، وكلها معان مختلفة ". [1] ولنا أن نتساءل: هل﴿سِينِينَ﴾ـ التي أوردها السيوطي مثالًا لأحد الأسباب المؤدية إلـى الإجمال ـ تحتمـل أكثر من معنى في لفظها ؟! أم أن ﴿تَعْضُلُوهُنَّ ﴾هي التي تحتمـل أكثر من معنى ؟! أو همـا خَفِيَّتا المعنى بسبب القلب المنقول ـــ كما يقول السيوطي ـــ في الأولى، وغرابة الاستعمال في الثانية ؟!

ومن قبلُ ورد مصــطلح (المجمل) بالدلالة ذاتها في تعريف الآمدي له؛ حيث يقول: "المجمل هو ماله دلالة على أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنســـبة إليه"[2]، وكذلك اســـتخدم الإمام الرزاي مصـطلح (المجمل) بالدلالة ذاتها في (المحصـول) في التقسـيم الثالث للفظ المفرد حيث يقول: "وأما إذا كان اللفظ موضـــوعا للمعنيين جميعا، فإما أن تكون إرادة ذلك اللفظ لهما على السوية، أو لا تكون على السويّة فإن كانت على السوية سميت اللفظة بالنسبة إليهما معًا مشتركا، وبالنسبة إلى كل واحد منهما مجملًا"[3] .

غير أننا نجده اشترط في استخدام مصطلح المجمل أن يكون إطلاقه على اللفظة بالنسبة لأحد المعنيين من دون الآخر، وكذلك جعل إطلاقه في حق اللفظ المفرد على خلاف تعدد المعنى الذي هو في التركيب.

والذي يســـترعي الانتباه في كلام الإمام الرزاي هو أنه لم يجزم في هذا الكلام بأن احتمال المعنيين هو تعريف المجمل، كما ســبق عند الآمدي والدكتور الســـيد عبد الغفار في تعليقه على تعريف السيوطي، وإنما نجده يتحدث عن المجمل في بعض صوره، ويؤكد ذلك مراجعةُ ما نقلناه عن السـيوطي منذ قليل من أسـباب للمجمل؛ إذ منها ما يجعل المجمل محتملًا لمعنيين كل منهما يمكن أن يراد من الكلام، وهذا مما يدفع الخلط بين المصطلحين عند الإمام الرازي.

كما يورد الدكتور طاهر حمودة ــ في سياق حديثه عن المجمل ــ تعريف البزدويّ له بأنه " ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب والتأمل ..... وهو قريب من تعريف غير الحنفيـــــة حيث يُعَرَّف بأنه ما له دلالة على أحد

(١) قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه: ٢٠٨.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١١/٢ .
(٣) المحصول في علم الأصول:٢٣٠/١

أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه، أو اللفظ الصالح لأحد معنيين والذي يتعين معناه لا بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال"[1].

على ضوء ما سبق فإنه وإن كان هناك من القدماء والمعاصرين من عرف (المجمل) تعريفات تقرب بدرجات متفاوتة من تعدد المعنى ــ كما رأينا آنفًا ــ فإن اللافت للنظر في هذه التعريفات كلها أنها في معظمها تُصرِّح أو تُلمِّح بأن الأصل في المجمل هو عدم الوضوح لا تعدد المعنى، الأمر الذي يصرف النظر عن استخدامه كمصطلح في هذه الدراسة، كذلك ما بينهما من خصوص وعموم يجعل أحدهما صورة واحدة من صور الآخر، وشكلا من أشكاله، هذا بالإضافة إلى اختصاص مصطلح المجمل بحقل معرفي معين ثبت فيه ورسخ .

ب ـ المتشابه:

جاء في لسان العرب في مادة (شبه): " المتشابه: ما لم يُتَلَقَّ معناه من لفظه، وهو على دربين: أحدهما إذا رُدّ إلى المحكم عُرِف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمُتتبِّع له مُبتغٍ للفتنة؛ لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه "[2]

وقد عرفه معجم مصطلحات أصول الفقه بأنه: " المشكل الذي يحتاج في فهم المراد منه إلي تفكر وتأمل، ومعنى وصفنا له بأنه متشابه أن يحتمل معاني مختلفة يشتبه تعلقها باللفظ، ولذلك احتاج تمييز المراد منها باللفظ إلى فكر وتأمل يتميز به المراد من غيره، وقيل المتشابه ما له دلالة غير واضحة، ويدخل فيه المجمل والمشترك، ومثال المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية" [3] .

وهذا التعريف للمتشابه نراه يقرب من (تعدد المعنى) حيث ورد فيه "ومعنى وصفنا له بأنه متشابه **أن يحتمل معاني مختلفة**".

ولكن الدكتور قطب سانو يعرفه بما يبعد به كثيرًا عن دلالة تعدد المعنى، فيقول: "المتشابه: اللفظ الذي لا يدل على المعنى المراد منه بنفسه، ولا توجد قرائن خارجية تُعَيِّن المراد منه، واستأثر الله تعالى بعلمه، وهو اللفظ الذي خفي معناه بحيث لا ترجى معرفته في الدنيا لأحد؛ لعدم وجود قرينة تدل عليه، وقد استأثر الشارع بعلمه فلم يعينه كالحروف المقطعة في أوائل السور"[4].

---

(١) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٣٨

(٢) لسان العرب (شبه) ٢٤/٧، وانظر القاموس المحيط (شبه) ٢٨١/٤، وتاج العروس(شبه) ٤١١/٣٦.

(٣) معجم مصطلحات أصول الفقه (مجمع اللغة العربية)٩١.

(٤) معجم أصول الفقه (د. قطب سانو) ٣٨٣، وانظر تأويل مشكل القرآن ١٠١، والتوقيف على مهمات التعاريف ٦٣٣، ومقاليد العلوم في الحدود والرسوم، وبيان كشف الألفاظ ٣٣، والتعريفات ٢٥٣، والكليات ٤٨٥ .

أما الإمام السيوطي فقد أورد آراء عديدة في تعريفه [1] تتردد بين كونه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال، وبين ما خفي معناه، أو ما احتمل أوجها، أو غير معقول المعنى، أو ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره أو ما لا يدرك إلا بالتأويل أو هو ما تتكرر ألفاظه، أو هو قصص وأمثال القرآن

ويوضح د. طاهر سليمان حمودة الأمر أكثر من ذلك فيقول: "المتشابه عند الحنفية، ومن وافقهم هو اللفظ الذي يخفى معناه، ولا سبيل إلى أن تدركه العقول، ولا يوجد ما يفسره تفسيرا قاطعا، وهذا القسم من أقسام الخفي الدلالة، أو الغامض، لم يرد في آيات الأحكام ... ويتوسع بعض القدماء فيدخل المتشابه أقساما تعد من قبيل المجمل أو المشكل أو المحتمل"[2]، كما يصرح الدكتور السيد عبد الغفار بأنه أعم من المجمل، حيث يقول: "فإنه ـ أي المجمل ـ ضرب من ضروب المتشابه"[3]، وعليه فإننا نرى شبه إجماع على إيغاله في الخفاء، وأن الله يستأثر بعلمه .

ويبدو أن مصطلح المتشابه "متشابه في دلالته أصلًا !! فكل هذه الاختلافات حول دلالته وتعريفه تقوي شوكة القول بعدم استخدامه كمصطلح في هذه الدراسة، ويقوي ذلك أيضًا كونه ــ عند بعض المحدثين ــ أعم من المجمل من حيث الخفاء وعدم تعيين المراد منه، ولما رفضنا " المجمل" الذي هو أخص؛ كان المتشابه الأعم أولى بالرفض.

جـ-المحتمل:

يظهر إلى جانب المجمل والمتشابه مصطلح ثالث في ثنايا الحديث عنهما، وهو مصطلح " المحتمل "، الذي تعرفه معاجم المصطلحات الأصولية بأنه ما "يستعمل بمعنى الجواز والإمكان، مثل احتمل أن يكون كذا أي جاز ذلك، وقد عرفه الجرجاني فقال: الاحتمال: ما لا يكون تصور طرفيه كافيا، بل يتردد الذهن بالنسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني، ويستعمل بمعنى الاقتضاء والتضمن لعدة أمور مثل احتمال الحال وجوهًا كثيرة، فهو مشتبه لا يمكن تعيين المراد به، وقد يكون المتشابه ضد المحكم من هذا النوع الثاني"[4].

ويعرف التهانوي (المحتمل) بأنه " هو المجمل، وقيل بالفرق بينهما، وقد يطلق أيضا على المشكوك فيه ومنه محتمل المحلين، وهو عند البلغاء أن يأتي الشاعر في السياق بكلمة أو بيت

---

(١) الإتقان: ٧٠٥/١.

(٢) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٤٢، ١٤٣ .

(٣) قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه: ٢٠٧.

(٤) معجم مصطلحات أصول الفقه (مجمع اللغة العربية): ١٢، وانظر التعريفات للجرجاني ٢٦، والكليات: ٥٧

يمكن أن يكون موضعا لوقف الكلام عنده أو لاستئنافه"[1] كما ذكره في موضع سابق على ذلك من كتابه في أثناء حديثه عن (الجائز) حيث جعل من معانيه: "المشكوك فيه، ويسمى بالمحتمل أيضا، وهو ما حصل في عقلك أن يتساوى الطرفان فيه"[2].

ويجلي ابن الحصَّار الفرق بين المجمل والمحتمل فيما يرويه عنه السيوطي في قوله: "قال ابن الحصَّار: من الناس من جعل المجمل والمحتمل بإزاء شيء واحد، قال: والصواب: أن المجمل: اللفظ المبهم الذي لا يفهم المراد منه، والمحتمل: هو اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعدا، سواء كان حقيقة في بعضها أو كلها، قال: والمحتمل يدل على أمور معروفة، واللفظ مشترك متردد بينها، والمبهم لا يدل على أمر معروف، مع القطع بأن الشارع لم يفوض لأحد بيان المجمل بخلاف المحتمل"[3].

والواضح مما سبق أن المحتمل قريب إلى حد كبير من المشترك اللفظي إن لم يكن هو عند بعض القدماء والمحدثين، والحق أن في هذا المصطلح ـــ بتلك الرؤى التي عرضناها حوله ـــ تضييقا عما نعنيه بـ (تعدد المعنى)؛ إذ يشمل الثاني حالات لا يكون التعدد فيها بالوضع الأول كما في تعدد المعنى الناتج عن عود الضمير إلى ما قبله، أو تعلق الجار والمجرور بما قبله أو التعدد الناتج عن تشابه في الصيغ الصرفية وغيرها من الحالات التي سَتُجَلَّى في مواضعها؛ الأمر الذي يمنعنا من استخدام " المحتمل " كمصطلح بديلا عن تعدد المعنى.

د ـ المشكل:

والمشكل كما عرض له السيوطي في الإتقان لا يمثل أية مشكلة لنا من حيث التداخل أو التقارب في الدلالة مع تعدد المعنى؛ إذ عالجه على أنه "ما يوهم التعارض بين الآيات"[4].

أما الذي دفعنا لإيراده هنا في هذا السياق العارض لاضطراب المصطلح هو ما أوردته معاجم المصطلحات الأصولية من تعريف له بأنه: "ما يحتاج في فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل وقيل: اسم الكلام يحتمل المعاني المتعددة ويكون المراد واحدًا منها إلا أنه بسبب الكثرة اختفى، ولم يتميز عن أشكاله، فصار محتاجًا إلى الطلب والتأمل"[5].

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١١٦/٢

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٩٤/١

(٣) الإتقان:٣٠/٢

(٤) الإتقان:٥٣/١

(٥) معجم مصطلحات أصول الفقه (مجمع اللغة العربية) ٩٦، وانظر تأويل مشكل القرآن ١٠٢، والتوقيف على مهمات التعاريف (ت. الداية) ٦٥٧ والكليات ٨٤٦، وبيان كشف الألفاظ ٣٢

وواضح من هذا التعريف تداخل المشكل مع ما نعنيه بتعدد المعنى؛ إلا أن التعريف ذاته حجة في الفصل بينهما والقول باختلاف كل منهما عن الآخر، وذلك بما جاء فيه: "إلا أنه بسبب الكثرة اختفى"، وهى عبارة توضح ما في المشكل من إلباس وغموض، وعدم معرفة المراد منه؛ إلا أنه بالتفكر والتأمل يُوقَف على المراد من تلك المعاني العديدة، فالمعاني مطروحة عديدة في الظاهر ولكن المراد منها معنى واحد فقط، هذا بخلاف تعدد المعنى الذي تكون فيه المعاني العديدة مطروحة وجائز أن يكون كل منها مرادًا وليس أحدها فقط من دون الباقي.

ومن التداخل أيضًا في مصطلح (المشكل) ما أورده الدكتور طاهر سليمان حمودة من تعريف له بأنه " اللفظ الذي خفي معناه بسبب ذات اللفظ، فيحتاج إلى قرينة تبين المراد منه، ومن أمثلته اللفظ المشترك، فإنه يدل في أصل الوضع على أكثر من معنى كلفظ (القرء) الدال على الطهر أو الحيض .... والغالب فيه أن يدل السياق اللفظي على المراد منه ..... "[(١)].

وإن كشف السياق عن معنى المشكل، بالإضافة إلى مفهومه الذي سبق عند السيوطي؛ لينأى به عن كونه مصطلحًا لـ (تعدد المعنى) المقصود في هذه الدراسة.

ثالثًا: التوجيــه:

ورد مصطلح "التوجيه" بدلالة تعدد المعنى عند الزركشي، فيقول: " وأما التوجيه فهو ما احتمل معنيين، ويؤتى به عند فطنة المخاطب كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾[(٢)] فإن الضمير في ﴿لَهُۥ﴾ يحتمل أن يكون لموسى عليه السلام، وأن يكون لفرعون، قال ابن جريج[(٣)]: وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم: إنك عرفته . فقالت: أردتُ : ناصحون للملك . واعتُرض عليه بأن هذا في لغة العرب لا في كلامهم المحكي، وهذا مردود فإن الحكاية مطابقة لما قالته، وإن كانت بلغة أخرى، ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له: من كان أفضل عند النبي –صلى الله عليه وسلم– أبو بكر أم علي ؟ فقال: من كانت ابنته تحته"[(٤)].

---

(١) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٣٧، ١٣٨

(٢) سورة القصص: ١٢/٢٨.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٢٧٩/٤.

(٤) البرهان: ٢/ ٣١٤، وانظر أيضًا التعريفات ٩٦، ومقاليد العلوم ١٠٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ٢١٣ .

و(التوجيه) هنا مصـــطلح بلاغي[1] في المقام الأول، ويعني: أن يكون الكلام محتملًا للمدح والذم احتمالًا متساويا، كمن قال لرجل أعور: [الرمل].

خاط لي عمر قباء   ليت عينيه سواء[2]

وهو ما يسميه الإمام الرازي: "المحتمل لضدين"[3]

و"التوجيه" بهذا الذي سـبق لا يختلف عن الإلغاز واللحن إن لم يكن ضـربا منهما، وهو بهذا أخص بكثير من الإمام الرازي الذي هو في هذه الدراسة، هذا فضـلًا عن اختصاصه عند بعضهم باحتمال الضـــدين وليس بعموم التعدد، ثم إنه بالإضـــافة إلى هذا وذاك يعد نوعا من التلاعب البلاغي بالألفاظ والمقولات لإظهار قدرة المتكلم على تلوين الكلام وتضـــليل المتلقي عن المقصود الحقيقي وهو ما لا يوجد في تعدد المعنى.

---

(١) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ٤٢٤، ومعاهد التنصيص على شواهد التخليص ١٣٩/٣ وتحرير التحبير ٥٩٦ ويسميه الإبهام بدل التوجيه، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٤٣١ .

(٢) البيت لبشار بن برد انظر ديوانه: ٩/٤ ويليه بيت آخر هو:

قلت شعرا ليس يُد (م)   رى أمديح أم هجاء

(٣) نهاية الإيجاز ٢٩٢ .

رابعًا: المشـــترك:

من المصطلحات الداخلة في دائرة الاضطراب هذه مصطلح (المشترك)، فقد استخدمه ابن فارس بدلالة تعدد المعنى في قوله: "معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾[1] مشترك بين الخبر والأمر؛ كأنه قال: اقذفيه في اليم يلقه اليم، ويحتمل أن يكون اليم أمر بإلقائه، ومنه قولهم: (أرأيت) للاستفتاء مرة ومرة للتنبيه، ومن الباب ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[2]، فهذا مشترك يحتمل أن يكون لله ﷻ، لأنه انفرد بخلقه، ويحتمل أن يكون خلقته وحيدًا فريدًا من ماله وولده "[3] وهذا ما قرره باحث معاصر في قوله: " يقع المشترك اللفظي في تعدد المعنى لفظة واحدة، كما يقع في تركيب الألفاظ فالاشتراك في لفظة واحدة قد يكون في الأسماء مثل لفظ "القرء" يأتي بمعنى الحيض والطهر ... أما المشترك الواقع في تركيب الألفاظ، وبناء بعضه على بعض فمن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[4]، فقيل: إن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي، وقيل هو الزوج "[5].

وربما يقرب من ذلك حديث الدكتور طاهر سليمان حمودة في قوله "يرى فخر الدين الرازي كثرة المشترك في اللغة لأنه ليس مقصورا على الأسماء التي يقع الاشتراك فيها قليلًا، وإنما يشمل الأفعال، فالأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والإنشاء، كما في الدعاء، والمضارع في دلالته على الزمن مشترك بين الحال والاستقبال، والأمر مشترك بين الوجوب والندب في دلالته على الطلب، والحروف كما يذكر النحاة يدل كل منها على أكثر من معنى"[6].

وهذا الذي سبق كله أقرب إلى تعدد المعنى منه إلى المشترك اللفظي، فالمشترك اللفظي كما حده الأصوليون: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة".[7]

---

(١) سورة طه: ٢٠/ ٣٩.

(٢) سورة المدثر: ٧٤ /١١.

(٣) الصاحبي: ٤٥٦.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٧/٢.

(٥) تعارض ما يخل بالفهم وأثره في الأحكام الفقهية: ٥٩.

(٦) دراسة ا لمعنى عند الأصوليين: ٩٢-٩٣.

(٧) المزهر: ٣٦٩/١.

وكذلك عرفه الآملي كما جاء في المزهر بأنه " وضـــع اللفظ الواحد مادة وهيئة بإزاء معنيين متغايرين أو أكثر"[1] ويُعرِّفُه الإمام الرازي بأنه: "اللفظ الموضـــوع لحقيقتين وضـــعا أولًا من حيث هما كذلك"[2].

ولا يختلف المشـترك اللفظي عند المحدثين عنه عند القدماء كثيرًا[3]؛ إلا أن المحدثين يفرقون بينه وبين شيء آخر هو الجناس اللفظي[4].

أما ما ذكره ابن فارس سـالفا والباحثان اللذان تبعاه، فليس وضـعا للفظ بإزاء معنيين، وإنما هو تعدد مســتفاد من السـياق أو تعلق الكلام بعضــه ببعض، ويُعين على ما نقوله لفظة (وضـع) التي وردت في تعريف الآملي المشار إليه سابقا، والتي جعلت بعض الباحثين يشترطون أصل الوضع في المشـــترك، وليس مجرد الدلالة على شـــيء آخر بالمجاز أو تطور الدلالة، مما جعل أحدهم يقول: "إن المشـترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أية صـلة بين المعنيين ... ومثل هذه الألفاظ التي اختلف فيها المعنى اختلافا بيّنًا قليلةٌ جدًا بل نادرة، ولا تكاد تجاوز أصابع اليد"[5].

إن الفرق بين المشترك اللفظي وبين تعدد المعنى الذي نعنيه هنا يتمثل فيما يأتي:

المشـترك اللفظي يدل على أكثر من معنى "ولكنه لا يصـلح أن يراد به في الإطلاق الواحد كل هذه المعاني المتعددة، بل يصـلح لأن يراد به كل منها على سبيل البدل في الإطلاقات العديدة "[6] وهـذا خلاف تعـدد المعنى الـذي يحتمـل فيـه التركيـب في الإطلاق الواحـد أكثر من معنى، أمـا المشــترك فيتعين أحد معانيه في ســياق ما، ومعنى آخر في ســياق آخر، وثالث في ســياق ثالث " ويطلق على هذا اللفظ باعتبار كل هذه المعاني في تلك السياقات المختلفة مصطلح مشترك "[7].

---

(١) المزهر: ٣٦٩/١.

(٢) المحصول في علم الأصول: ٢٦١/١، وانظر معجم مصطلحات أصول الفقه (مجمع اللغة العربية): ٩٥، و الكليات ٨٤٦، ومقاليد العلوم:٦٥، والتوقيف على مهمات التعاريف (ت . الداية) ٦٥٧وبيان كشف الألفاظ ٣٣ .

(٣) انظر فصول في فقه العربية ٣٢٤

(٤) انظر على سبيل المثال علم الدلالة لجون لاينز: ١٦، ودور الكلمة في اللغة: ١٣٤، ١٤٦، ومدخل إلى علم اللغة لمحمود فهمي حجازي: ١٤٨، وأصول تراثية في اللسانيات الحديثة: ٢٩٨، والموسوعة اللغوية المتخصصة١٥٢/١.

(٥) انظر دلالة الألفاظ: ٢١٤ .

(٦) ثراء المعنى في القرآن الكريم: ١٩.

(٧) المحصول: ٢٣٠/١، وانظر كذلك فيه: ٢٦٩/١ .

صلاحية احتمال التركيب لـــ (تعدد المعنى) أعم من أن تكون بالوضع كما في المشترك [1]، وكذلك اشتراط بعضهم ــ كما قلنا ــ أن يكون هذا الوضع وضعا أولًا، ويؤكد ذلك تعريف الإمام الرازي للمشترك الذي أوردناه منذ قليل؛ إذ يقول هو نفسه وهو يحلل قيود ذلك التعريف: "وقولنا: (وضـــعا أولًا) احترزنا به عما يدل على الشـــيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز"[2]، وهذا هو ما مِنْ أجله قال الدكتور إبراهيم أنيس: "إن ما وقع في القرآن الكريم من ذلك المشـــترك اللفظي فقليل جدا، وجُلُّه إن لم يكن كله، مما نلحظ فيه الصلة المجازية كالعين للباصرة ولعيون الأرض، ويندر أن تصـــادفنا كلمة مثل (أمة) التي اســـتعملت في القرآن الكريم بمعنى جماعة من الناس، وبمعنى (حين) في قوله تعالى ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾[3]"[4]، هذا كله بخلاف تعدد المعنى الذي لا يقتصـــر ســـببه على اشتراك أكثر من معنى في اللفظ الواحد اشتراكا بسبب الوضع أولًا.

1. في المشـــترك اللفظي نجد " أن الســـياق إذا أحكمت أطرافه ظهرت الدلالة المميزة لهذا الرمز اللغوي المشترك " [5]، وهـذا يختلـف عـن تعدد المعنى الذي لا يتجاوز دور السياق فيه ـــ على الرغم من سطوته القاهرة ـــ ترجيحَ أحد المعاني على غيره إلى تعيين أحدها من دون الباقي .
2. من أهم الفروق بين المشـــترك اللفظي و تعـدد المعنى أن المشـــترك اللفظي يختص بالألفاظ المفردة أما تعدد المعنى فيختص بالتراكيب لا المفردات .

وممن فطنوا إلى تعدد المعنى في التراكيب ابن الشـــجري؛ إذ يقول في أماليه: "إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه، كذلك جاز أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد "[6] وضرب ابن الشجري مثالًا لـــ تعدد المعنى في التركيب، في باب النداء [7] .

وإن ما يسترعي الانتباه في هذا كله أن لابن الشجري كتابًا مهمًا في المشترك وسمه بـ (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لم يورد فيه شـــيئًا مما أورده من حديثٍ عن تعدد المعنى التراكيب، وإنما أورده في كتابه الأمالي، واقتصـــر في الأول على اشـــتراك الألفاظ المفردة فقط، فلعل ذلك لوقوفه

---

(١) انظر: ثراء المعنى في القرآن الكريم: ١٩.

(٢) المحصول: ١/٢٦١.

(٣) سورة يوسف: ١٢/٤٥.

(٤) دلالة الألفاظ:٢١٥.

(٥) علم الدلالة العربي:٨٢.

(٦) أمالي ابن الشجري ١/٤٢٣.

(٧) انظر أمالي ابن الشجري ١/٤١٨.

على فارق ما بين الأمرين، الأمر الذي نجد فيه سـندًا لما نقوله من اختلاف المشـترك اللفظي عن تعدد المعنى.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نضبط العلاقة بين (المشترك اللفظي) وتعدد المعنى ـــــ الذي تتناوله هذه الدراسة ـــ بأن المشترك أحد الأسباب التي تؤدي إلى تعدد المعنى وليس كل مشترك لفظي يؤدي إلى ذلك، وإنما هو المشـــترك الذي يحتمل السـياق معانيه جميعا، ولا يرفض أحدا منها.

خامسًا: التركيز الدلالي و ثراء المعنى:

بقيت محاولتان للاصـطلاح على الظاهرة، تتميزان عن المصـطلحات السـابقة بكونهما مصـطلحين أطلقا على الظاهرة التي نُعنى بدراسـتها هنا إطلاقا قصـديا من أول الأمر، وليس لهما دلالات اصطلاحية أخرى في استخدام أصحابهما لهما غير ما نسميه بـ (تعدد المعنى).

أ- التركيز الدلالي:

ويعني به صـاحبه "تكثيف أكثر من معنى في اللفظة الواحدة في جملة واحدة في سـياق واحد لغاية وهدف مقصودين بحيث تكون تلك المعاني مطلوبة في التركيب اللغوى مقصودة مـن إيراده"[(١)] ويضرب مثالًا لذلك التركيز الدلالي الذي يعنيه بلفظة ﴿سَٰمِدُونَ﴾في الآية الكريمة ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ ﴿٦١﴾ فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟ ۩﴾[(٢)] ويتسـاءل عن دلالة السـمود في الآية الكريمة، ويجيب هو نفسـه قائلًا: " لقد فسـرها ابن عباس بالغناء وقال: هي لهجة يمانية، وتابعه على ذلك تلميذه عكرمة بن عبد الله، وفسـرها مجاهد بن جبر بالبرطمة (تقطيب الشـفتين) وهي دلالة على عدم الرضـا، وفسـرها عبد الرحمن بن زيد فقال: السـامد: الغافل، وقال الضـحاك بن مزاحم الهلالي: السـمود: اللهو واللعب، وقال الليث بن مظفر ﴿سَٰمِدُونَ﴾سـاهون، والسـمود في الناس: السـهو والغفلة، وقال المبرد: السـامد: القائم في تحير " ثم يتسـاءل – ثانية – "أي هذه المعاني صحيح"[(٣)]، ويجيب "بأن هذه الأقوال كلها صحيحة غير أن الذى ينقصها هو أن كل واحد من أهل العلم نظر إلى اللفظة نظرة جزئية، ولم يفطن إلى هذا التركيز الدلالي في اللفظة ﴿سَٰمِدُونَ﴾ إن المقصود بالكلمة في هذا السياق هو كل هذه المعاني وإن دلالتها تتسع لكل هذه المعاني"[(٤)].

---

(١) ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: ٤٠٤ .

(٢) سورة النجم: ٥٣/٥٩ – ٦٢ .

(٣) ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: ٤٠٥ .

(٤) ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: ٤٠٥ .

وربما قربت العبارة الأخيرة مما نريد أن نقوله، فالتركيز الدلالي هو إرادة المعاني جميعها من اللفظة أو العبارة، لا أن يحتمل اللفظ أو العبارة أكثر من معنى يكون المراد منها أحدها . نعم قد تكون المعاني المتعددة في العبارة التي فيها تعدد المعنى مرادة جميعها في آنٍ واحد، ولكن هذا لا يكون بصفة دائمة، هذا بخلاف التركيز الدلالي الذي وضحه تمثيل صاحبه له؛ فإن إرادة المعاني جميعها في آن واحد وحشدها كلها معا ليتلقاها المتلقي دفعة واحدة؛ مرادٌ من التركيز الدلالي بصفة دائمة، ولعل هذا هو الفارق بين (التركيز الدلالي) وتعدد المعنى الذي نعنيه في هذه الدراسة.

ب- ثراء المعنى:

أما ثاني هذين المصطلحين فهو مصطلح (ثراء المعنى)، والذي جاء عنوان دراسة غير عميقة لهذه الظاهرة، وهو لا يبعد كثيرا في دلالته عن المصطلح السابق عليه.

فثراء المعنى، وإن كان مستخدمه يريد به تعدد المعنى الذي نريده؛ إلا أنه أقرب لحشد الدلالات المختلفة في النص، فهو أصلح لأن يطلق على عبارة ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1] التي تحمل دلالة تحريم السرقة، كما تدل على كيفية عقوبة السارق وكذلك تحمل دلالة التسوية بين الجنسين في العقاب، هذا كله إلى جانب الدلالة على فرضية هذه العقوبة، تلك الفرضية المستفادة من صيغة الأمر﴿فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾كما أن هناك دلالة أخرى استنبطها بعض أهل النظر والتحقيق من هذه الآية في مقابل قوله تعالى ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[2] تلك الدلالة هي مناسبة كل جريمة من الجريمتين لأحد جنسي الذكور والإناث أكثر من الجنس الآخر، وهذا مستفاد من تقديم جنس الذكور على الإناث مع السرقة، وتقديم جنس الإناث على الذكور مع الزنا؛ إذ السرقة تحتاج إلى نوع من الجرأة والمغامرة وهذا متوفر عند الذكور أكثر منه عند الإناث، أما الزنا فإن الغالب أن المرأة هي المتحكمة أكثر في وقوعه [3] .

إن كل تلك الدلالات التي عددناها في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾يمكن أن نطلق عليها ثراءً دلاليا أو ثراءً في المعنى أو تركيزا دلاليا، حيث استفدنا عددًا من الدلالات المتجاورة التي لا يلغي القولُ بإحداها القولَ بالدلالات الأخرى . وعليه فإن إطلاق(ثراء المعنى) أو (التركيز الدلالي) على هذا أصح وأولى من إطلاقه على تعدد المعنى المراد في هذه الدراسة، ويؤكد ذلك الدلالة المعجمية (للثراء)، وهي دلالة الكثرة المطلقة في العدد [4] من دون أدنى علاقة بالتنوع والاختلاف، بخلاف الدلالة المعجمية لـــ (التعدد) التي هي أقرب للتنوع منه إلى الكثرة، وهو ما نص عليه أحد المعاجم الحديثة؛ إذ جاء فيه: " تَعَدَّد: أي تنوع" [5]، و"تنوع الأشياء هو تَصَنُّفُها، وأن

---

(١) سورة المائدة: ٣٨/٥ .

(٢) سورة النور: ٢/٢٤ .

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٧٥/٦ .

(٤) انظر القاموس المحيط (ثرو) ٣٠٢/٤، ولسان العرب (ثرو) ٩٥/٢، وتاج العروس (ثرو) ٢٦٩/٣٧ .

(٥) المعجم الوجيز (عدد): ٤٠٨ .

تصـــير أنواعا"[١]. ومن ثم، فبمراجعة المصـــطلحات الســـابقة نكون قد وقفنا على قدر كبير من اضــطرابها في دلالتها على تعدد المعنى؛ لذا آثرنا اســتخدام مصــطلح تعدد المعنى على غيره من هذه المصطلحات، هذا في الجانب الأول من جانبي الاضطراب اللذين أشرنا إليهما آنفا .

ثانيا: ظهور المصطلح بأكثر من دلالة مختلفة فيما بينها

أما الجانب الثاني: وهو الاضـــطراب الناتج عن اســـتخدام المركب الإضـــافي تعدد المعنى بدلالات أخرى، فهو ما نتناوله بالعرض التالي:

يستخدم علماء الدلالة تعدد المعنى عنوانا يعرضون تحته الظواهر الدلالية "الترادف والاشتراك والتضاد"[٢]، وهذا هو الجانب الثاني من الاضطراب الذي نقصده هنا.

وإطلاق تعدد المعنى على هذه الظواهر أصـبح أمرا مسـلما به؛ لذا لا نقول بإلغائه، وإنما نريد أن نفرق بين تعدد المعنى فيه، وتعدد المعنى الذي نتعرض له بالدراسة .

إن استخدام هذا المصطلح باعتباره عنوانا يُدْرس من خلاله الاشتراك والتضاد أمر واضح، أما دراسة الترادف من خلاله فهو الذي ليس واضحا؛ لذا تولى تَبْيِيَنه وتبريره الدكتور أحمد مختار عمر فـــي قـــولـــه: "وقـــد عـــددنـــا الـــمشـــــتـــرك الـــلـــفـــظـــي والـــتـــرادف من بـاب تعـدد المعنى اقتـداءً بـاللغوي الشـــهير أولمـان الـذي اعتبرهمـا كـذلـك، ووجهـة النظر في هـذا نقتبســـهـا من تعريفين وردا للمعنى في كتـاب أوجـدن وريتشـــاردز (The meaning of meaning)، وهمـــا: إذا رمزنا إلى اللفظ بالرمز (أ) وإلى الصورة الذهنية بالرمز (ب) فهل المعنى هو العلاقة بين (أ) و (ب) أو هو (ب) نفســـها ؟ رأيان، فعلى التعريف الثاني لا يدخل الترادف في تعدد المعنى لأن المعنى هو الصـــورة الذهنية، والصـــورة الذهنية واحدة في الترادف، فلم تتعدد الصورة، فلم يـتعدد المعنى وأما على التعريف الأول فيدخل الترادف في تعدد المعنى؛ لأن المعنى هو العلاقة بين الرمز والصـــورة، ويتحقق التعدد له بتعدد العلاقة بين الرمز والصورة "[٣] .

كذلك قد يُخَصّـــص هذا التعميم، فيســـتخدم تعدد المعنى ليعني المشـــترك اللفظي فقط دون الترادف، كما جاء في ترجمة كتاب علم الدلالة لـــ (بالمر) إذ عُنْوِن للفصل الذي عالج فيه ظاهرة

---

(١)القاموس المحيط (نوع) ٣/٨٨، و انظر: لسان العرب (نوع) ١٤/٣٣٠.

(٢) انظر علم الدلالة للدكتور: أحمد مختار عمر: الباب الثالث، وعلم الدلالة لبالمر، وعلم الدلالة العربي لفايز الداية، وغيرهم.

(٣) علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر: ١٤٧ .

المشترك اللفظي بـ (تعدد المعنى) [1] . ويصرح المترجم بالأمر ذاته في أكثر من موضع من الترجمة فيقول مثلًا: " إن الكلمة نفسـها قد يكون لها مجموعة من المعانى المختلفة، وهذا هو المشـترك اللفظي، ومثل هذه الكلمة متعددة المعنى"[2] .

ويتخصـص المصـطلح تعدد المعنى لأكثر من ذلك عند آخرين، فيجعله لاينز نوعا من أنواع المشـترك اللفظي، فيقول: "فهناك بالإضـافة إلى الترادف والتجانس ما يسـمى في التطورات الأخيرة ــ في علم الدلالة التقليدي ـــ بالمعنى المتعدد، إن التمييز بين التجانس والمعنى المتعدد واضـح في تنظيم القواميس التي نسـتعملها عادة، إن ما يصـنفه المعجم كمتجانسـات سـيدرج ككلمات مختلفة، أما المعاني المتعددة فستعطى تحت مدخل واحد"[3].

وهذا الذي جعله لاينز نوعا من نَوْعى المشترك اللفظي: يجعله الدكتور محمود فهمي حجازي قسـيما للمشـترك اللفظي فيقول: " الاشـتراك اللفظي (Homonymy) وتعدد المعنى (Polysemy) مصـطلحان مختلفان يجعلهما بعض الباحثين موضـوعين مسـتقلين، ويجمع بينهما باحثون آخرون ... إن المشـترك اللفظي لا يعني اختلاف الدلالة في إطار الكلمة الواحدة ... أما تعدد المعنى فيعني أن الكلمة واحدة ولكنها ذات معنيين"[4]، ونراه في ذلك يوافق قول أولمان "لقد جرت البحوث الكثيرة على اسـتعمال المصـطلح تعدد المعنى Polysemy للدلالة على الحالات التي تتعدد فيها مدلولات الكلمة الواحدة، أما بالنسـبة للحالة الأخرى فسـوف نحتفظ بالمصـطلح (المشترك اللفظي) (Homonymy) ونطلقه على الكلمات المتعددة المعنى المتحدة الصيغة [5] .

إن اسـتخدام تعدد المعنى بتلك الدلالات مضـافا إليها الدلالة التي نعنيها؛ أمر يؤدى إلى اضطراب لا خلاص منه إلا بتوضيح مقصودنا من تعدد المعنى؛ ليصبح ذلك التوضيح في مقابل ما بيناه سـالفا من الدلالات الأخرى، معينا على إزالة الخلط واللبس؛ ومانعا من الاضـطراب والتداخل .

---

(١) علم الدلالة لـ (بالمر) (ترجمة الدكتور صبري السيد): ١٠١ .

(٢) علم الدلالة لـ (بالمر) (ترجمة الدكتور صبري السيد): ١٠١ .

(٣) علم الدلالة لـ (لاينز): ١٧ .

(٤) مدخل إلى علم اللغة (حجازي): ١٤٨ .

(٥) دور الكلمة في اللغة: ١٣٤ .

تعريف تعدد المعنى:

على ضــوء ما ســبق، فإن تعدد المعنى الذي نعنيه هو أن يكون التركيب صــالحا لأن يدل في الإطلاق الواحد على معان متعددة، على سبيل البدل، أو أن يكون التركيب في موقع كلامي يحتمل في الإطلاق الواحد مجموعة من المعاني[1]، فكما يصـلح لهذا يصـلح لذاك، وذلك، وخرج بقولنا: "في الإطلاق الواحد" المشـترك اللفظي؛ لأن له أيضـا معاني متعددة، لكنه لا يصــلح أن يراد على ســبيل البدل في الإطلاق الواحد مجموع تلك المعاني العديدة إلا في حالات قليلة؛ لأن الســياق يختار معنى واحدا من معاني المشترك .

وهذه المعاني المحتملة في تعدد المعنى قد يترجح أحدها على الباقي، وقد يتســاوى الجميع في احتمالية القصد والإرادة، ولكن الذي لا يكون هو أن يتعين أحدها، وينعدم الباقي[2].

ضوابط تعدد المعنى:

إن لـ (تعدد المعنى) -على ضوء ما عرفناه به آنفا- شرطين [3] يجب أن يتحققا حتى يمكننا أن نصف تركيبا ما بأن فيه (تعدد معنى) بالمعنى المقصود .

١ـ ثبات الصيغة اللفظية:

أحد هذين الشـرطين هو ثبات الصـيغة اللفظية للتركيب، و ألا تتغير تلك الصـيغة ولو بحركة؛ أي يبقى التركيب على صــورته هي هي، ويمكن أن تحمل هذه الصــيغة اللفظية على معنى ما، ويمكن أن تحمل الصيغة ذاتها ـــ من دون أي تغيير ـــــ على معنى آخر، كما يمكن أن تحمل على معنى ثالث إن أمكن ذلك .

وعليه فإن وجود أكثر من معنى بســبب اختلاف الرواية أو القراءة القرآنية للآية الواحدة ليس مندرجا تحت ما ندرسه .

٢ـ ثبات السياق اللفظي:

فيشــترط أن يكون تعدد معنى التركيب في إطار ســياق لفظي واحد أي يمكن التعدد في معنى التركيب في الآية الواحدة دون النظر إلى آية أخرى أو صــورة أخرى، وبذلك يخرج ما يعرف بـ (الوجوه والنظائر) عن تعدد المعنى؛ إذ الوجوه والنظائر تعدد في معنى اللفظة أو التركيب بالنظر إلى المواضع المختلفة وليس للموضع الواحد .

---

(٣) انظر ثراء المعنى: ١٩

(٢) ورد مصطلح (تعدد المعنى) بالمفهوم ذاته في بحث منشور في مجلة التراث العربي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق العدد ٨٩ مارس ٢٠٠٣، تحت عنوان" أثر حروف المعاني في تعدد المعنى"، وهو منشور على شبكة المعلومات (الإنترنت).

(٢) انظر تراث معاني القرآن في العربية ٦٥٩.

المبحث الثاني

تأصيل الظاهرة

علينا – قبل أن نخرج من هذا الباب – أن نؤصل لظاهرة تعدد المعنى التي نعنى بدراستها في هذا البحث، ويسير هذا التأصيل في مسارين متباينين، أحدهما نظري، والآخر تطبيقي – إن جازت هذه التسمية– ونعالج في المسار الأول مقولات وآراء عدد من اللغويين، ودارسي علوم القرآن في القديم والحديث حول الظاهرة، ونعالج في الثاني أمثلة من القرآن الكريم في سياق المقابلة بين تفسير فخر الدين الرازي– مادة الدراسة – وبين تفسير آخر له ثقله في الرواية بالمأثور، ونسبة الآراء التفسيرية إلى أصحابها من الصحابة والتابعين، تلك الآراء التي ارتبطت إلى حد كبير بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(أ) المسار الأول

" إن تحديد المعنى بصورة قاطعة لا تقبل الخلاف أمر بالغ الصعوبة، والأمثلة على ذلك كثيرة فيما يقع من خلاف في الفهم في مجالات السياسة، والقانون، والتاريخ، ودراسات الآثار الأدبية والفكرية، بل في الاستعمال العادي للغة بين عامة الناس، وليست المذكرات التفسيرية الملحقة بالقوانين واللوائح وصيغ المعاهدات إلا محاولات لتحديد المعنى، وهي مع ذلك لا تقطع جميع احتمالات التأويل أو الاختلاف في الفهم، وكثيرا ما يبدو النص واضحا لا غموض فيه، ومع ذلك فإن تطبيقه على بعض الحالات والوقائع يجعله عرضة للخلاف، ومن ثم يبدو مبهما بحاجة إلى التفسير"[(١)].

و هذا الغموض أو الإبهام مَردُّه في غالب الأحيان إلى أسباب خارجة عن إرادة مرسل الرسالة، وهذه الأسباب الخارجة عن الإرادة يمكننا أن نجملها في عدم الإحاطة باللغة، حتى وإن أحاط المرسل باللغة التي يرسل رسالتها بها – وهذا ضرب من المحال إلا في حق نبي من أنبياء الله صلوات الله عليهم أجمعين – نقول: حتى ولو أحاط باللغة علمًا؛ يبقى شيء لا يمكن بحال من الأحوال أن يتمكن منه المرسل، ألا وهو سبر أغوار عقل المتلقي والوقوف على أنماط تلقيه للرسائل اللغوية، بل للرسالة الواحدة في ظروف مختلفة من زمان ومكان، وملابسات تلقٍّ أخرى، خاصة إذا كان التلقي غير مباشر، ونعنى بغير المباشرة التفاوت بين زمن إرسال الرسالة وزمن

(١) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٢٧ .

تلقيها، وكذلك خلوها من العوامل الصـــوتية المختلفة كالتنغيم وغيره، والتي لها دورها الكبير في تحديد المراد منها، هذا كله إذا كان المتلقي واحدا، ويبلغ الأمر ذروته في التعقيد والصـــعوبة إذا كان المتلقي متعددا .

وعلى الرغم من هذا كله تبقى للقرآن الكريم خصـوصـية في أنه كلام الله تبارك وتعالى خالق المتلقين له، بل خالق كل الخلق، يعلم ظواهرهم وضمائرهم﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾(١).

وبناءً على ذلك يأتي ما فيه من تعدد معنى، واحتمال آياته وعباراته لأكثر من معنى؛ مظهرا من مظاهر إعجازه وكونه ليس من صنع بشر فضلًا عن غيرهم من الخلق، وهذا هو ما قرره الشيخ عبد الخالق عضيمة في أول كتابه القيم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) حيث يقول: "إن الناظر في كتب إعراب القرآن، وكتب التفسير يلحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب القرآن، ومرجع هذا ـ فيما أظن ـ إلى أمرين:

أحدهما: أن أسـلوب القرآن معجز لا يسـتطيع أحد أن يحيط بكل مراميه ومقاصـده، فاحتمل كثيرا من المعاني، وكثيرا من الوجوه"(٢)، ويعلق الزركشـي على قول النبي ﷺ " **القرآن ذو وجوه محتملة فاحملوه على أحسـن وجوهه**"– تعليقا – يُحَمِّل الحديث نفسـه وجوها واحتمالات متعددة قد تكون مرادة منه، فيقول: "وقوله ﷺ (ذو وجوه): **يحتمل معنيين**:

أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوها من التأويل.

والثاني: أنه قد جمع وجوها من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم، وقوله ﷺ : (فاحملوه على أحسـن وجوهه) **يحتمل أيضـا وجهين**: **أحدهما**: الحمل على أحسن معانيه، **والثاني**: على أحسن ما فيه من العزائم والرخص، والعفو دون الانتقام"(٣).

ففي هذا التعليق من الزركشـي ما فيه من الوجوه والاحتمالات، وهو ما يمكن وصـفه بالتعدد في المعنى، ويردف الزركشي كلامه هذا بقوله: "وفيه ـ أي الحديث ـ [دلالة] على جواز الاستنباط، والاجتهاد في كتاب الله "(٤)؛ وذلك لأنه "من المعلوم أن القرآن فيه من الأسـاليب ما هو ظاهر المعنى، وعلى درجة من الوضـوح بحيث لا يسـتطيع القارئ أو السـامع أن يتفهمه دون عناء فكر أو

---

(١) سورة الملك: ٦٧/١٤ .
(٢) دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول: ١/١٣ .
(٣) البرهان: ٢/١٦٣ .
(٤) البرهان: ٢/١٦٣ .

مشـقة بحث، ومن الأسـاليب ما يحتاج إلى تدبر وتفهم، ومعرفة حتى يمكن الوصـول إلى قصـد الآية وما ترمي إليه، وذلك لاحتمالها أكثر من معنى"(١).

وقد أدرك الأصوليون – و الإمام الرازي واحد منهم، وإمام فيهم وصاحب واحد من أهم كتب الأصـول – هذه الحقيقة، فظهرت معالجتهم لقضـايا المجمل والمتشـابه، والمحتمل والمشـكل؛ لتؤكد إمكانية احتمال النص اللغوي بصـفة عامة، والقرآني بصـفة خاصـة؛ أكثر من معنى في بعض جمله أو عباراته، ومما يوسع دائرة احتمال العبارة أو الجملة لأكثر من معنى؛ ارتباط ذلك بالمتلقي أيضـا، وليس بمرسـل الرسـالة وحده، فإنه قد يرجع إلى متلقي النص ومن يعالجه، كما قد يكون ذلك من خصائص النص نفسه لغرض ما، كما قد بينا سالفا.

ولكن ليس كل ما يعنّ للمتلقي فهمه من النص – يجب التسـليم به؛ إذ لا يقبل ذلك إلا في إطار ضوابط معينة، هذه الضوابط منها ما يتصل باللغة التي ظهر في صورتها النص كمراعاة قواعد هذه اللغة، ومعاني تراكيبها وخصـائصـها؛ ومنها ما يتصـل بالنص نفسـه من حيث طبيعة صـاحبه ومتلقيه والسياق الوارد فيه، ونحن إذ نتكلم عن تعدد المعنى في آية أو عبارة قرآنية؛ فإن سياقها لا يتوقف عند الآية الواردة فيها أو السورة أو الجزء، بل يتسع ليشمل القرآن كله، بل رواياته وقراءاته المختلفة، ويتسع أكثر من ذلك ليشمل السنة النبوية التي هي بمثابة الحاشية للنص القرآني .

إن إحسـاس الأصـوليين واللغويين وغيرهم من قدماء ومحدثين بالظاهرة واضـح في الكثير من أقوالهم ومعالجاتهم وهذا هو ما نقصـد عرضـه في هذا المبحث حتى إنهم لمسـوا تعدد المعنى في آيات الأحكام، وفي ذلك يقول الزركشـي: " ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بسـبب فهمهم لدلالة القرآن ... ومنه الآيات التي اختلف المفسـرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية، ولا يقطع على واحد من الأقوال، وأن مراد الله منها غير معلوم مفصلًا بحيث يقطع به " (٢) .

ويبين الدكتور طاهر حمودة أثر تعدد المعنى في الأحكام الفقهية الذي أشـار إليه الزركشي منذ قليـل، فيمثـل لـذلـك بقولـه تعـالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟﴾(٣)، فيقول: " وعبـارة ﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾تحتمـل المعنى الحقيقي وهو الـدلالـة على الملامسـة المعروفة باليد أو الجسـم، وبه أخذ المالكية وبعض الفقهاء، فحكموا بأن الملامسـة المعروفة كالمصـافحة مثلًا تنقض الوضـوء، إذا قصـد الملامس اللذة، واعتمدوا في ذلك على قول ابن مسـعود بأن الملامسـة في الآية ما دون الجماع، بدليل تقدم حكم الجماع في الآية في قوله

---

(١) قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه: ٢٠٧ .
(٢) البرهان: ١/٧١-٧٢ .
(٣) سورة النساء: ٤/٤٣ .

تعالى ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾[1]، وذهب أبو حنيفة إلى أن الملامسة مقصود بها معناها المجازي وهو الجماع، ومن ثم حكم بأن اللمس المعروف ليس ناقضا للوضوء، وقد روي عن ابن عباس: اللمس والمس والغشيان: الجماع " [2] .

إن اختلاف الفقهاء في انتقاض الوضوء من عدمه مبنيٌ على تعدد المعنى في الملامسة، فهي إما اللمس وإما الجماع، ولا سيما مع اتحاد اللفظ واختلاف جهة النظر إليه من حيث كونه حقيقة أو مجازًا.

ولا يقتصر الأمر في الالتفات إلى الظاهرة على الأصوليين فقط، وإنما نجد الأمر ذاته عند اللغويين قدمائهم ومحدثيهم، ويظهر ذلك في مقولات نظرية وتطبيقية، فهذا ابن فارس يقول تحت عنوان (الاشتراك): "معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر كقوله تعالى﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾[3]، ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾مشترك بين الخبر وبين الأمر، كأنه قال: اقذفيه في اليم يلقه اليم بالساحل **ويحتمل أن يكون** اليم أمر بإلقائه... ومنه قولهم: (أرأيت) فهو مرة للاستفتاء ... ومرة للتنبيه .... ومن الباب قوله تعالى:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[4] فهذا مشترك **محتمل أن يكون** لله جل ثناؤه؛ لأنه انفرد بخلقه، **ومحتمل أن يكون**: خلقته فريدا وحيدا من ماله وولده "[5].

ومن أمثلة ابن فارس يتضح أنه لم يقصد باللفظة الكلمة المفردة، وإنما قد يتسع الأمر للتركيب أو العبارة، ويتضح كذلك أنه لم يقصد بقوله المشترك ذلك المصطلح اللغوي الذي يعنى عند المحدثين كون الكلمة لها معنيان أو أكثر، يتعين واحد منها بالسياق، وقد أشرنا من قبل إلى تداخل مصطلح (المشترك) مع تعدد المعنى، ويؤكد ما نذهب إليه معالجته للتركيب (أرأيت)، وكذلك الآية ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾فإن ما فيها هو تعدد معنى ناتج عن تعلق ﴿وَحِيدًا﴾بما قبلها وليس اشتراكًا ناتجا عن دلالة الكلمة على أكثر من معنى في الوضع الأول لها، وهو الشرط الذي اشترطوا في المشترك، كما بينا من قبل .

كذلك يتضح من هذه الأمثلة دور السياق في تعدد المعنى على عكس دوره في المشترك الذي يقوم فيه بحسم الأمر لصالح معنى واحد من المعاني المشتركة في لفظة واحدة .

ويعرض ابن جنى للظاهرة في أكثر من موضع في خصائصه فتحت باب (في اللفظ يرد محتملًا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه)

---

(١) سورة النساء: ٤/٤٣ .
(٢) دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٢٢، ١٢٣ .
(٣) سورة طه: ٢٠/ ٣٩ .
(٤) سورة المدثر: ٧٤/١١ .
(٥) الصاحبي: ٤٥٦ .

يقول: " اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا، ولا تمنع من ذلك أن يكون الآخر مرادا ومقبولًا"(١) .

وفي هذا الكلام ما يدل على إقراره بالظاهرة ضمنا؛ إذ إنه يعالج "معنيين أحدهما قوي والآخر ضعيف لكلام واحد، ويقرر أن القوي والضعيف كليهما قد يكونان مرادين من الكلام، فلا يقتصر الأمر على القوي منهما فقط"(٢) .

ولم يتوقف ابن جني عند ذلك الإقرار الضمني بالظاهرة، وإنما يصرح بها أكثر من هذا في قوله عقب ذلك "وهذا – وإن كان عسفا – يقصد القول بالمعنى الضعيف إلى جانب القوى – فإنه جائز للعرب؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلم تجز إلا جائزا مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه ... " (٣) .

ويعرض ابن جنى عرضا تطبيقيا للظاهرة في أكثر من موضع من خصائصه، منها قوله في باب الاحتياط معلقا على البيت الشعري: [الوافر]

أبوكَ أبوك أرْبَدُ غيرَ شكٍّ ... أحلَّك بالمخازي حيثُ حلا (٤)

" يجوز أن يكون أبوك الثاني تكريرا للأول من باب الاحتياط، وأربد الخبر، ويجوز أن يكون أبوك الثاني خبرا عن الأول أي: أبوك مشهور بالدناءة ...

وقالوا في قول امرئ القيس: [السريع]

نطْعنُهم سُلكى ومخلُوجةً ... كَرَّكَ لامينِ على نابلِ (٥)

قولين: أحدهما ما نحن عليه، أي تثنية كلام على ذي النبل، إذا قيل له: ارم ارم، والآخر: يحرك لامين، وهما السهمان؛ أي كما ترد السهمين على البراء للسهام، إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما إليه فوقعا مختلفين، هكذا أحدهما، وهكذا الآخر، وهذا باب كثير جدًا، وهو في الجمل والآحاد جميعًا "(٦).

---

(١) الخصائص: ٤٩٠/٢ .
(٢) الخصائص: ٤٩٠/٢
(٣) الخصائص: ٤٩٠/٢ .
(٤) البيت لمساور بن مالك القيني، وهو في الأشباه والنظائر للخالديين ٢٧٠/٢ ويتبعه بيت آخر هو
فلا أنقيك كي تزداد لوما ... لألأم من أبيك ولا أذلا
(٥) انظر ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري ٥١٩/٢ .
(٦) الخصائص: ١٠٣/٣ .

ومن القدماء من لمس في تعدد المعنى مخرجا من الخطأ أو اللحن بالتماس أوجه عديدة للبيت الشعري مادة النقد أو المقولة الأدبية مثار التخطئة والتصويب، ولعل من ذلك صنيع القاضي الجرجاني مع أحد أبيات المتنبي إذ يقول:

(... ومن فعل بعضهم في قول المتنبي: [البسيط]

لأنْتَ أسودُ في عيني مِنَ الظُّلَمِ [١]

أنه أنكر (أسود من الظلم)، ولم يعلم أنه يحتمل هذا الكلام وجوها يصح عليها، وأن الشاعر لم يرد (أفعل) التي للمبالغة"[٢].

ومثل ذلك ما صنعه الآمدي في موازنته حيث كان "يناقش استخداما لأبى تمام يرى أنه أخطأ فيه وتعتمد المناقشة على حدود دلالة اللفظة المحورية في تركيب، ذلك أن بيت الشاعر: [البسيط]

ما لامرئٍ خاضَ في بحرِ الهوى عُمُرٌ   إلا وللبَيْنِ فيه السهْلُ والجَلَدُ [٣]

يشتمل على تركيب (ما لامرئ .. عمر إلا) واللفظة المستعملة في هذا المقام ينبغي أن تدل على ما هو أكثر من واحد، وهو خطأ إن كان الشاعر أراد بالعمر مدة الحياة؛ لأنه اسم واحد للمدة بأسرها، فهو لا يُبَعَّضُ فيقال لكل جزء منه عمر، كما في التعبير الصحيح: ما له ضلع إلا مكسور، فلفظة: ضلع تدل على متعدد، وثمة احتمال يسوغ فيه عمل أبى تمام، وهو أن يكون أراد بالعمر منزله الذي يتوطنه ويعمره، وينكر الآمدي على الشاعر إعطاء هذه الصيغة (عمر) مدلول المنزل فالصيغة المشهورة هي معمر"[٤]، ففي ظل هذا التقويم والإنكار من الآمدي للفظة (عمر) ودلالتها في البيت؛ يُطِلُّ تعدد المعنى لينقذ أبا تمام من نقد الآمدي له .

وهناك نموذج آخر يدل على التفات القدماء للظاهرة وعدم إغفالهم إياها أو إهمالها، وتكمن قيمة هذا النموذج في أنه نموذج تطبيقي من لغوى معجمي جاءت معالجته التي سنعرضها بعد قليل بعيدة عن عمله المعجمي الذي كان بصدده، فهذا ابن منظور يقول في سياق عرضه لمادة (عدد): (... والعدد في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[٥] له معنيان: يكون أحصى كل شيء معدودا، فيكون نصبه على الحال، يقال: عددت الدراهم عدًّا، وما عُدَّ فهو معدود وعَدَدٌ، ويكون معنى قوله ﷻ: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ أي إحصاءً، فأقام عددا مُقام الإحصاء؛ لأنه بمعناه" [٦].

(١) انظر ديوان المتنبي ٧٣، ومعجز أحمد ١/ ١٣٠.
(٢) الوساطة ٣٢٥.
(٣) شرح ديوان أبي تمام ٩٥.
(٤) علم الدلالة العربي ٥٦، وانظر ذلك في الموازنة .
(٥) سورة الجن: ٢٨/٧٢ .
(٦) لسان العرب (عدد): ٧٦/٩ .

فهذا التطبيق من ابن منظور كما قلنا خارج عن طبيعة ما كان بصدده، وهو إحصاء المعاني التي يمكن أن تدل عليها الكلمة في سياقات مختلفة، وهو هنا عَرَض لكلمة واردة فعلًا في سياق معين بسبب ما لفت نظره من احتمال أكثر من معنى للكلمة في السياق الواحد الذي وردت فيه، و مما يؤكد ذلك الذي نذهب إليه أن هذا التعدد ليس تعددا للمعاني المعجمية للكلمة في سياقات مختلفة وليس هو عارضا لذلك، وإنما هو تعدد في المعنى بسبب تعلق الكلمة بما قبلها .

وهذا يؤكد بدوره من ناحية أخرى ما قلناه سابقا في سياق تداخل المصطلحات واضطرابها من حيث إن تعدد المعنى أوسع وأشمل من (الاشتراك).

وهذا يؤكده أيضا ما ذكره الزركشي في قوله تعالى﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾(1) حيث يقول: "فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف، ويحتمل أن يكون من باب التشديد، بمعنى أنه ما وُجِدَتْ الاستطاعة فاتقوا الله، أي لا تبقوا من الاستطاعة شيئا"(2) .

فهو لم يذكر تعددًا قائما على أن لكلمة ما أكثر من معنى بالوضع الأول قد يكون أحد معانيها هذا هو المراد في السياق القائم بالفعل، وإنما نجده يذكر تعددا للمعنى مبنيا على السياق واستيعاب المتلقي له، فكما يفهم من الكلام التسهيل يمكن أن يفهم منه التشديد .

وإذا اكتفينا بهذا القدر مع القدماء وانتقلنا إلى المحدثين، وجدنا الإحساس ذاته بالظاهرة، والتفات أنظارهم إليها، فهذا أولمان يقرر أن تعدد المعنى " خاصة من خواص الأسلوب يكاد يكون قديما قدم الأدب نفسه، ولقد كان للإغريق قديمًا نظرية محكمة في هذه القضايا وأمثالها "(3)، ويقرر باحث ثانٍ الأمر ذاته في أثناء حديثه عن باحثين آخرين غيره حيث يقول: " إن كاتز وفودور يصرحان بأن النظرية الدلالية تصف قدرة المتكلمين على التأويل، وتحللها عن طريق تفسير أدائهم بتحديد عدد قراءات الجملة "(4).

ويشير الباحث ذاته إلى وثوق الصلة بين هذه الظاهرة وعلم الدلالة في حديثه عن الباحثين أنفسهما، ولكن في موضع آخر حيث يقول: " إننا لابد أن نتذكر أن جزءا من هدف علم الدلالة عندهما ــ كاتز وفودور ــ كان إحصاء عدد قراءات الجملة، وكان المثال: (the bell is large) وهو على نحو واضح جملة غامضة، إن لها قراءتين ناتجتين عن معنى كلمة **(bell)**، وعندئذ يوافق

---

(1) سورة التغابن: ١٦/٦٤ .

(2) البرهان: ٢٠٥/٢ .

(3) دور الكلمة في اللغة١٤٤ـ ١٤٥، والذي جاء في عبارة المترجم: الغموض، واستبدلنا بها تعدد المعنى لما قدمنا من دقة الثانية عن الأولى، وخاصة أن مراده هنا هو (تعدد المعنى) بالمفهوم الذي نعرضه به.

(4) علم الدلالة لبالمر: ٥٤ .

كاتز وفودور على أن غموض هذه الجملة، وعدم غموضـــها بهذا المنهج هما موضـــوعان وثيقا الصلة بعلم الدلالة "[١] .

وهذا وإن كان يؤكد وثوق صلة تعدد المعنى بعلم الدلالة من ناحية، فإنه من ناحية أخرى يلقي الضوء على اهتمام كاتز وفودور بـ تعدد المعنى؛ إذ يحصران علم الدلالة فيه .

ويقرر الدكتور فايز الداية الظاهرة نفســها في ســياق عرضــه لكلام القدماء حول تعدد المعنى وأهميته، وذلك في أكثر من موضــع، منها قوله[٢]: " ويكون تعدد دلالة (تنبال) مســوغًا لتأويلات مقترحة في بيت النابغة الذبياني في عيار الشعر:[البسيط]

ماضــي الجَنانِ أخي صــبْرٍ إذا نَزَلتْ　　　حربٌ يوائِـلُ فيهـا كـلُّ تنْبـال[٣]

مما ســبق يتضـــح أن تعدد المعنى ليس بدعا من القول لم يعرفه القدماء ولا التفت إليه المحدثون، وإنما عرفوه كما يتضح من مقولاتهم التي عرضنا شيئا منها ومعالجتهم لأمثلة منه كما بينا.

---

(١) علم الدلالة لبالمر: ٧٢ .

(٢)علم الدلالة العربي لفايز الداية:١٥١

(٣) ديوان النابغة الذبياني: ١٦٥، والرواية فيه: " ماض يكون له جد إذا نزلت " وأورده ابن طباطبا في باب: " أبيات قصر أصحابها عن بلوغ غاياتها " ص ١٥٩، ونرى أن ابن طباطبا لم يعدد معاني البيت تبعا لتعدد دلالة تنبال، وإنما يعيب على الشاعر استخدامه الكلمة بمعنى قصير، ويرى أنه لو جعلها بمعنى الجبان لكان أكثر عيبًا؛ لأن الجبان خائف وجل اشتدت الحرب أم سكنت، انظر عيار الشعر ص ١٦٦ .

(٢) المسار الثاني

ندلف الآن إلى معالجة بسيطة مادتها بعض الآيات القرآنية التي رأى الإمام الرازي فيها تعدد معنى، وتأتى هذه المعالجة في صورة مراجعة لـ (تعدد المعنى) في تلك الآيات في واحد من أهم كتب التفسير بالمأثور، إذ ينص عنوانه على هذا الاتجاه من التفسير وهو كتاب (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) للعلامة جلال الدين السيوطي، وترجع أهمية هذه المعالجة إلى أنها تحاول تثبت أن تعدد المعنى لم يقتصر على التفسير بالرأي وحده، والذي ينتمي تفسير الإمام الرازي إليه، وإنما هو كذلك فيما أثر عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين .

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾(١).

يقول الإمام الرازي: " قال صاحب الكشاف: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾تحقيقه: فأصدر الشيطان زلتهما عنها. وقال القفال: هو من الزلل، يكون الإنسان ثابت القدم على الشيء، فيزل عنه، ويصير متحولًا عن ذلك الموضع ... وحكى عن أبى معاذ أنه قال: يقال: أزلتك عن كذا حتى زلت عنه، وأزللتك حتى زللت، و معناهما واحد، أي: حولتك عنه، وقال بعض العلماء: أزلهما الشيطان أي: استزلهما فهو من قولك: زل في دينه: إذا أخطأ، وأزله غيره، إذا سبب له ما يزل من أجله في دينه أو دنياه " (٢) .

وعليه، فإن ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾في الآية تحتمل أكثر من معنى، فهي إما الزلل الذي هو الخطأ في الأمر، وإسناد الفعل إلى الشيطان يجعله بمعنى أغواهما، ودعاهما إلى الخطأ وإما أن تكون بمعنى الانتقال أي من الزوال من مكان إلى آخر، ويكون المعنى هنا: نحاهما وحولهما عنها .

وهذا عينه هو ما ورد في الدر المنثور؛ إذ يقول السيوطي: " ... عن ابن عباس في قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾قال: فأغواهما ...... عن عاصم بن بهدلة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ قال: فنحاهما ... عن الأعمش قال: في قراءتنا في البقرة مكان ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ (فوسوس)"(٣).

فلم يخرج كلام الإمام الرازي عن التفسير المأثور في هذه الآية، ولم يعط التفسيرُ المأثور دلالةً واحدة للفعل، وإنما جاء به متعدد الدلالة.

---

(١) سورة البقرة: ٣٦/٢ .
(٢) مفاتيح الغيب ١٢/٢ .
(٣) الدر المنثور: ٢٨٦/١ .

وفى مثال آخر يقول الإمام الرازي في قوله تعالى:﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾[1] .

" ... وفيه سؤالان: السؤال الأول: كيف جُعلوا أول من كفر به، وقد سبقهم إلى الكفر مشركو العرب ؟

والجواب عنه من وجوه:

الأول: أن هذا تعريف بأنه كان يجب أن يكونوا أول من يؤمن به لمعرفتهم به وبصــفته؛ لأنهم كانوا مبشرين بزمان محمد S فلما بعث كان أمرهم على العكس .

الثاني: يجوز أن يكون المراد: ولا تكونوا مثل أول كافر به، يعنى من أشرك من مكة.

ثالثها: ولا تكونوا أول كافر به من أهل الكتاب .

رابعها: ولا تكونوا أول كافر به، يعنى بكتابكم، يقول ذلك لعلمائهم، أي لا تكونوا أول أحد من أمتكم كذب كتابكم؛ لأن تكذيبكم بمحمد –صـــلى الله عليه وســـلم– يوجب تكذيبكم بكتابكم ... "[2] .

من أوجه الجواب هذه و من غيرها مما لم نذكره ــ خشية الإطالة ــ يتضح أن لمرجع الضمير (الهاء) في﴿ بِهِۦ ﴾احتمالات عند الإمام الرازي: أحدها: أن يكون عائدا إلى القرآن الكريم؛ أي إلى ﴿ما﴾ في: ﴿بِمَآ أَنزَلْتُ ﴾أو عائدا إلى محمد S، أو عائدا إلى ﴿ما﴾ في ﴿لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ أي التوارة، ووجهه كما بيَّن الإمام الرازي.

وهذا السيوطي يروي ما يفيد التعدد في دلالة الضمير، فيقول في سياق تفسير الآية ذاتها: "... عن ابن جريج في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾قال: بالقرآن .

... وعن أبى العالية في الآية قال: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾يقول: ولا تكونوا أول كافر بمحمد صلى الله عليه وسلم" [3] .

---

(١) سورة البقرة: ٤١/٢ .
(٢) مفاتيح الغيب " ٦٠/٢ .
(٣) الدر المنثور: ٣٤٠/١ .

هذا وإن كان الإمام الرازي يزيد في وجه من أوجه احتمال عود الضـــمير، وهو عوده على كتابهم وهو ما لم يذكره السيوطي، فإنه يبقى ما رواه السيوطي متعددا بين القرآن الكريم و سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن ثم يتبين أن الرواية المأثورة لم تحزم أيضـا دلالة الضـمير، وإلى أي شـيء يعود، وإنما عدَّدت ذلك هي الأخرى؛ ليبقى معنى الآية متعددا لا يستطيع أحد الجزم به.

وفى تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[1] يقول الإمام الرازي: أما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا﴾ ففي الضمير وجوه:

أحدها: أنه عائد إلى الصلاة ....

وثانيها: عائد إلى الاستعانة.

وثالثها: عائد إلى جميع الأمور التي أُمِر بها بنو إسرائيل، ونهوا عنها، فالعرب قد تضمر الشيء اختصـارا، أو تقتصـر فيه على الإيماء إذا وثقت بعلم المخاطب كقولهم: (ما بين لابتيها أكرم من فلان)، يعنون المدينة"[2].

فالعبارة ﴿وَإِنَّهَا﴾لها أكثر من معنى باعتبار تعدد ما يعود إليه الضمير، كما بيَّن الإمام الرازي.

ويروي السـيوطي ما يفيد تعدد المعنى فيها فيقول: "... عن مقاتل ابن حيان في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾يقول: صـرفك عن بيت المقدس إلى الكعبة كبر ذلك على المنافقين واليهود، ... وعن ابن زيد في قوله ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾قال: قال المشـركون: والله يا محمد إنك لتدعونا إلى أمر كبير: الصلاة والإيمان"[3].

وأما عن تعدد المعنى الناتج عن تعدد دلالة كلمة واحدة فيقول الإمام الرازي في سياق تفسير قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[4] أما الغلف ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع أغلف، والأغلف هو ما في غلاف؛ أي قلوبنا مغشاة بأغطية مانعة من وصول أثر دعوتك إليها .

---

(١) سورة البقرة: ٤٥/٢ .
(٢) مفاتيح الغيب ٧٢/٢
(٣) الدر المنثور: ٣٦١/١ .
(٤) سورة البقرة: ٨٨/٢ .

وثانيها: روى الأصـــم عن بعضـــهم بأن قلوبهم غلف بالعلم ومملوءة بالحكمة فلا حاجة معها بهم إلى شرح محمد صلى الله عليه وسلم.

وثالثها: غلف أي كالغلاف الخالي لا شيء فيها مما يدل على صحة قولك" [١].

ويعدد السيوطي الروايات في معنى الآية، فيقول: ... عن ابن عباس في قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾قال: في غطاء"[٢].

وهذا هو الرأي الأول عند الإمام الرازي.

ويكمل الســـيوطي "... عن ابن عباس في قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾قال: هي المطبوع عليها ... وعن عكرمة في قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾قال: عليها طابع "[٣]، ولعل معنى (الطبع) قريب جدا من المعنى الثاني عند الإمام الرازي، وهو الامتلاء بالعلم والحكمة مما لا يحوجهم – من وجهة نظرهم – إلى محمد صلى الله عليه وسلم.

ويؤكد قرب المعنيين ـ إن لم يكونا واحدا ــ أن مادة (طبع) تفيد في إحدى دلالاتها المعجمية دلالة الامتلاء، " فطبع الإناء والســـقاء يطبعه طبعا وطبَّعه تطبيعًا فتطبّع: ملأه ... والطبع: ملؤك الســـقاء حتى لا مزيد فيه من شـــدة ملئه، وتطبّع النهر بالماء: فاض من جوانبه ... وناقة مطبعة ومُطَبَّعة مثقلة بحملها، على المثل كالماء " [٤] .

ولعل في (الطبع) بمعنى (الختم) دلالة على الامتلاء أيضـــا، فإن طَبْع الكتاب بالطابع، وختمه بالخاتم، ما هو إلا ملء لصـــفحته بنقش هذا الخاتم، ويؤكد ابن منظور ذلك بإرجاعه أصـــل الطبع الذي هو ختم الكتاب بأنه " الصدأ يكثر على السيف"[٥] .

من هذا كله يتبين لنا قوة التشـــابه بين رواية الســـيوطي لمعنى (الغلف) بأنه الطبع، وبين رأي الإمام الرازي الثاني الذي هو الامتلاء بالحكمة والعلم .

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢/٢٤٥ .
(٢) الدر المنثور: ١/٤٦٢.
(٣) الدر المنثور: ١/٤٦٢ .
(٤) لسان العرب (طبع): ٨/١١٩ .
(٥) لسان العرب (طبع): ٨/١١٩ .

ويروي السيوطي رواية ثالثة لمعنى الكلمة فيقول: " ... عن قتادة في قوله تعالى: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ قال: قالوا لا تفقه"[1] وهذا متفق مع المعنى الثالث عند الإمام الرازي الذي يقول: "المعنى: إنها ليس فيها ما يدل على صحة قول النبيs".

وفى مثال أخير في تلك المراجعة بين التفسيرين، يؤكد الإمام السيوطي بما يرويه ما يقول به الإمام الرازي من تعدد في المعنى بناءً على اعتبارات صرفية، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[2]، فيرى الإمام الرازي أن ﴿مَّعْدُودَاتٍ ﴾فيها وجهان: أحدهما: مقدورات بعدد معلوم، وثانيها: قلائل[3] .

ويقول السيوطي: ... عن عطاء في قوله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾قال: كتب عليهم الصيام ثلاثة أيام من كل شهر، ولم يُسَمَّ الشهر أياما معدودات، قال: وكان هذا صيام الناس قبل هذا، ثم فرض الله عليهم شهر الصيام. وأخرج ابن أبى حاتم عن مقاتل: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾يعنى أيام رمضان ثلاثين يوما " [4].

وهذا متوافق تمامًا مع قول الإمام الرازي السابق بالمعنيين الاثنين في كلمة ﴿مَّعْدُودَاتٍ ﴾.

ومن هذه الأمثلة، وغيرها الكثير في تفسير الدر المنثور، يتضح لنا أصالة الأوجه المختلفة للمعنى التي يقول بها الإمام الرازي، وأن لكلامه في تعدد المعنى أصلًا في رواية المأثور عن كبار المفسرين من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

وليس معنى هذا أن الإمام الرازي تابَعَ في آرائه كلها الرواية المأثورة، ولم يكن إثبات هذا مقصودنا من تلك المعالجة، وإنما أردنا تأصيل ظاهرة تعدد المعنى في تحليل النص القرآني وتفسيره بإثبات وجودها في أشد مناهج التفسير صرامة، وهو التفسير المأثور، وأنه لم يختلف هذا المنهج عن المنهج الذي جاء عليه تفسير الإمام الرازي (التفسير بالرأي) في القول بالظاهرة، ومن ثم يكون لها وجودها الذي لا ينكر في النص القرآني.

---

(١) الدر المنثور: ٤٦٢/١ .
(٢) سورة البقرة: ١٨٤/٢ .
(٣) مفاتيح الغيب: ٦٠/٣ .
(٤) الدر المنثور: ١٧٤/٢ .